# التعلم كآلية لتقارب السياسات العامة بين الإطار التحليلي لمارش ودولفتز واستخلاص الدروس لريتشارد روز

# Learning as a mechanism of public policies convergence between the framework of Dolowitz and Marsh, and lessons drawing of Richard Rose

| تاريخ الارسال: 2019/10/04 | تاريخ القبول: 2019/11/15 | تاريخ النشر: 2020/01/08 |
|---|---|---|

***ط.د. ضربان وليد**
**جامعة الجزائر 3**
**dorbane.walid@univ-alger3.dz**

**د. مغيش كنزة**
**جامعة الجزائر 3**
**Kenza.meghiche@yahoo.fr**

**عضو بمخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب (م و ع ع س)**

**ملخص :**

اكتسب مفهوم التقارب والسياسات العابرة اهتمامًا كبيرا في العلوم السياسية، لا سيما في أدبيات السياسات العامة، التي سلطت الضوء على حالات التشابه في مستويات السياسات العامة بين الدول والأقاليم المختلفة والأزمنة المختلفة. يعتبر الإطار التحليلي لعملية نقل السياسات العامة الذي وضعه كل من مارش ودولفتز، وكذا مقاربة استخلاص الدروس لريتشارد روز، من أهم المقاربات المقدمة لفهم التعلم كآلية تؤدي لحدوث تقارب بين السياسات العامة في أماكن وأزمنة مختلفة.

يهدف هذا المقال التعرف على كيفية تفسير تعلم السياسة، من قبل كل من مارش ودولفتز في إطار دراسات نقل السياسات من جهة، ومقاربة استخلاص الدروس لريتشارد روز من جهة أخرى، من خلال المقارنة بينهما، عبر معايير معينة، كالتعلم وعلاقته بعقلانية الفاعل، تأثيرهما في عملية صنع السياسات العامة، وفي فشل أو نجاح السياسات المتخذة، وكذا كيفية حدوث النقل والتعلم: إراديا أو مفروضا؟، لنصل في النهاية لحدودهما، ومكانتهما بين الأطر التحليلية والتفسيرية الأخرى لعملية التعلم في السياسات العامة العابرة.

***المؤلف المرسل : ضربان وليد**

**الكلمات المفتاحية :** تقارب السياسات العامة؛ تعلم السياسة، استخلاص الدروس، الإطار التحليلي للنقل، الرشادة، صنع السياسة العامة.

**Abstract:**

The concept of convergence and Public Policy Circulation policies has acquired a considerable attention in political sciences, particularly in public policy literature, which highlighted similarities in public policies levels between Different countries, regions and times (past or present). The policy transfer framework developed by Dolowitz and Marsh, as well as the lesson-learning approach of Richard Rose, are among the most important Approaches to understand learning as a mechanism for converging public policy in different places and times.

This article aims to Understanding how to explain policy learning, By both Dolowitz and Marsh in the context of policy transfer studies, and the approach of lesson drawing for Richard Rose, by comparing them, across certain criteria, such as relationship between learning and rationality of the actor, their impact on The process of public policy-making, and the failure or success of policies taken, as well as how transfer and learning occur: voluntarily or coercively ?, To ultimate reach their limits, and their place among other approaches and frameworks of learning in transnational public policies.

**Keywords**: Policy Convergence ; policy learning; policy transfer ; lesson drawing ; Rationality ; Policy-Making .

**مقدمة:**

عرف عالم السياسة البريطاني كولين بينيث colin J. BENETT تقارب السياسات العامة بأنه: "عملية ديناميكية، نتيجتها أن عددا متزايدا من البلدان ذوات السياسات العامة المتباينة تقوم في الميدان نفسه وأمام صنف الرهان نفسه والمشكلة نفسها بانتهاج تدريجي لسياسات عامة واحدة."[1]، ولقد اكتسب مفهوم التقارب والسياسات العابرة(*) اهتمامًا متجددًا منذ التسعينيات في الأعمال التي اهتمت بمختلف مستويات السياسات العامة، لتسليط الضوء على حالات التشابه في السياسات العامة بين الدول والأقاليم التي تتجاوز حدودها les processus inter-, supra- ou trans-nationaux والتي تؤثر على عملية صنع السياسات على المستوى الدولي، الوطني ودون الوطني international, nationales et infra-nationales، مع التركيز بشكل خاص على تحليل عمليات نقل، ونشر السياسات العامة وآليتهما.

يعتبر مفهوم التعلم من المفاهيم المركزية في تحليل السياسات العامة العابرة، وإحدى أهم النظريات التي اعتمدت في الدراسات الحديثة، لمحاولة فهم التقارب الذي يحدث بين السياسات العامة في سياقات زمانية و/أو مكانية مختلفة. ظهرت هذه النظرية في علم النفس، ثم انتقلت بعد ذلك إلى سوسيولوجيا التنظيمات فعلوم السياسة عامة، فتحليل السياسات العامة، التي استعمل في مجالها كمقاربة لمحاولة فهم مسألة التغير في السياسات العامة، حيث يعد للباحث هيج هيكلو أول من وظف هذا المفهوم على نطاق واسع في اطار المقاربة التراكمية.

لقد أدى التقاطع بين تعلم السياسات والتعلم التنظيمي النظر إلى التعلم باعتباره عملية جماعية داخلية، تمثل الاشكال الرئيسي لمختلف الأدبيات في هذا الصدد في محاولة معرفة كيف تتعلم المنظمة من تجربتها الخاصة وتستخدمها للتكيف بشكل أفضل مع بيئتها وتحسين فعاليتها، واعتبرت التعلم ظاهرة جماعية. في حين أدى التقاطع بين تعلم السياسات ودراسات تقارب ونقل السياسات، إلى التركيز على تأثير التعلم على التحول في المعايير والأفكار التي توجه السياسات العامة وتأثر في صناعتها، واختزلت التعلم في ظاهرة فردية بحتة، ذات طبيعة فكرية يتمثل اشكالها المركزي في تحديد كيف يمكن لصانعي ومنفذي السياسات العامة استيعاب المعرفة الجديدة وما هي الاستخدامات التي يقومون

بها؟، ولقد نشئ عن هذه الدراسات عدة نماذج تفسيرية، أهمها مقاربة استخلاص الدروس لريتشارد روز والإطار التحليلي لمارش ودولفتز.

ظهرت مقاربة استخلاص الدروس سنة 1993 في بريطانيا ودول الكمنويلث من قبل عالم السياسة البريطاني ريتشارد روز (Richard Rose) في كتابه "Lesson-drawing in Public Policy : A Guide to Learning Across Time and Space"، والذي يرى أن استخلاص الدروس من السياسات المنفذة من قبل الحكومات الأخرى هو عملية أوسع من التقييم الذي كان الاهتمام به كبيرا في تلك المرحلة، لأنه لا يتوقف عند تقييم سياسة ما في سياقها ولكن يتعدى ذلك إلى تقييم هذه السياسة في سياقات أخرى.

من جهة اخرى ركز دولفيتز ومارش Dolowitz and Marsh في إطارهما التحليلي لآليات التعلم والنقل في السياسات العامة على مسألة الرشادة والنقل المفروض والإرادي وتأثيره في نجاح وفشل السياسات المنفذة. وقد ظهر هذا الإطار التحليلي للمرة الاول في مقال لهما سنة 1996 بعنوان Who Learns ? What ? from Whom ?: a Review of the Policy Transfer Literature، ثم تبلور هذا الإطار التحليلي في شكله النهائي في مقالهما سنة 2001 بعنوان 'Learning from Abroad: the Role of Policy Transfer in Contemporary Policy-Making' والذي انطلقوا فيه من أعمال مجموعة من الباحثين الذين درسوا انتشار وانتقال (spread/circulation) السياسات وعمليات التعلم على غرار أعمال ايفنس ودافيس (Evans and Davies1999، 1999) ، وأعمال ستون (1999 Stone).

مقالنا هذا عبارة عن محاولة لفهم بعض النماذج التفسيرية للتقارب من خلال التعلم والنقل بين السياسات العامة في السياقات الزمانية و/أو المكانية المختلفة، من خلال تحليل الإطار التحليلي لمارش ودولفتز ومقاربة استخلاص الدروس، باعتماد المنهج التحليلي-الاستقرائي من خلال عرض الأمثلة والحالات التي قدمها النموذجان للوصول إلى نتائجهما، ثم المقارنة بينهما باعتماد المنهج المقارن لتبيان أوجه التشابه والاختلاف من جهة والنجاح والقصور لكلاهما.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

**كيف تم نمذجة آليات التعلم في كل من الإطار التحليلي للنقل لمارش ودولفتز ومقاربة استخلاص الدروس لفهم التقارب في السياسات العامة؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ظهر مفهوم التعلم في حقل السياسات العامة ؟
- ما هي أهم أشكال وآليات التعلم في مقاربة استخلاص الدروس لريتشارد روز؟
- ما هي أهم أشكال وآليات التعلم من خلال الإطار التحليلي لمارش ودولفتز؟
- كيف يؤثر التعلم السياسة في صنع وتنفيذ السياسات العامة ومدى نجاحها أو فشلها؟
- ما هي حدودهما؟ ومكانتهما بين الأطر التحليلية والتفسيرية الأخرى لعملية التعلم في السياسات العامة العابرة؟

وسنحاول مناقشة موضوعنا من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: تطور الدراسات حول التعلم في حقل السياسات العامة العابرة للحدود.

المحور الثاني: آليات التعلم في السياسات العامة العابرة بين الإطار التحليلي لمارش ودولفتز، ومقاربة استخلاص الدروس.

## المحور الأول : تطور الدراسات حول التعلم في حقل السياسات العامة العابرة للحدو.

بالانطلاق من المفهوم الذي يركز على التداول العابر للحدود للسياسات العامة la circulation transnationale de politiques publiques، تولي دراسات نقل السياسات les policy transfer studies والدراسات حول نشر السياسات العامة policy diffusion أهمية كبيرة للتعلم لتفسير التقارب في السياسات العامة.

### الفرع الأول : مفهوم تعلم السياسة policy learning

نشأ مفهوم التعلم في علم النفس ثم انتقل بعد ذلك إلى سوسيولوجيا التنظيمات فعلوم السياسة، فتحليل السياسات العامة[2]، الذي يمثل تخصصا تطبيقيا جديدا في علم الاجتماع التطبيقي، يجمع بين الفكر والممارسة، له هدف علمي-عملي بأن ما يساهم في اثراء الرصيد العلمي في هذا المجال من جهة، والتغير في آليات العمل العام للدولة إلى الأحسن من جهة اخرى.[3]

كانت نظرة أولى المقاربات في تحليل السياسات العامة على غرار المقاربة التراكمية لمسألة التغير في السياسات العامة جد متشائمة نتيجة تركيزها على ظواهر الجمود في العمل العام، إلا أن نظرية التعلم يطبعها التفاؤل المعتدل بخصوص امكانية التغير. حيث

يرى أصحابها أنه رغم أن الدولة تواجه عوامل تعيق عملها أو على الاقل تحصر هذا العمل في جملة ضيقة من الامكانات، إلا أنه ليس من شك في أن العمل العام يتطور تدريجيا بفضل آليات من التعلم تتعلق بالمشاكل المعالجة وبالتحكم في الأدوات المستعملة، وربما تجاوزت ذلك لتشمل أيضا طبيعة الروابط وعلاقات القوة المميزة لمنظومة معينة من منظومات السياسة العامة. فالقصد من استعمالهم لهذا المفهوم إذا، هو تبيان حركيات التغير التدريجي الجارية في السياسات العامة. وقد كان الباحث هيج هيكلو أول من وظف المفهوم على نطاق واسع في كتاب له صدر سنة 1974 وعرفه كما يلي:

"التعلم تعديلات في الفكر أو في نوايا السلوك دائمة نسبيا، ناتجة من التجربة ومتعلقة بتحقيق أهداف السياسة العامة أو بمراجعتها.". فالفكرة إذا أن القائمين بشؤون السياسة العامة يفكرون في مجرياتها باستمرار ويقيمون عملهم وينظرون في تجربتهم وفي تجارب من حولهم بداخل البلاد وخارجها وينتهون بذلك إلى تحصيل معارف جديدة عن السياسات الجارية تجعلهم يقبلون على تغيرات تدريجية فيها.[4]

لقد أدى التقاطع بين أهم مقاربتين في الدراسات المتعلقة بتغيير السياسات، متمثلين في دراسات تعلم السياسات *policy learning studies* ودراسات نقل السياسات *policy transfer studies*، إلى نتائج هامة جدا، حيث ركزت الأدبيات حول تعلم السياسات على آثار التعلم على التحول في المعايير والأفكار التي توجه السياسات العامة، في حين لم تمنح اهتمامًا كبيرًا للهياكل والآليات الاجتماعية التي تسهم في تطوير عمليات التعلم في العمل العام، باختزالها التعلم في ظاهرة فردية بحتة، ذات طبيعة فكرية (كيف يمكن للأفراد استيعاب المعرفة الجديدة وما هي الاستخدامات التي يقومون بها؟). لفهم التعلم، لا بد من تحليل عمليات العمل الجماعي التي تبرز ضمن التكوينات غير المتجانسة للمؤسسات والمنظمات والمهن، والتي يخضع بعضها لتأثيرات خارجية. كما أن للبعد السياسي على غرار البعد الفردي والمنظماتي individual et organisational تأثير كبير في التعلم تشمل عمليات استيراد وتصدير المعرفة import-export de savoirs. علاوة على ذلك. تميل الأدبيات الناتجة عن تقاطع تعلم السياسة والتعلم التنظيمي إلى النظر إليه بشكل أساسي باعتباره عملية داخلية، فمن منظور علم الاجتماع التنظيمي: (كيف تتعلم المنظمة من تجربتها الخاصة وتستخدمها للتكيف بشكل أفضل مع بيئتها وتحسين فعاليتها؟). ونتيجة لذلك، فهي تقلل من تأثير العوامل الخارجية مثل عمليات النقل بين القطاعات أو النماذج

الدولية أو حلول السياسات. من ناحية أخرى. لم تعتمد الأدبيات المتعلقة بنقل السياسات على نتائج البحوث المتعلقة بالتعلم المؤسسي والتنظيمي. لكن هذين الفرعين الفرعيين لهما عدد من المشكلات الشائعة.[5]

وقد شدد بيتر هول (1993) على مستويات وعمليات "التعلم" وتطبيقها ، مع التركيز على ثلاثة مواضيع رئيسية للتعلم :

1. اختيار الأدوات instrument-setting،
2. تقنيات تنفيد السياسة policy technique
3. بناء النماذج أو بناء الأهداف الإجتماعية للسياسة paradigms or socially constructed policy goals.

ولقد كان لنموذج بيتر هول تأثير كبير في تطور الأدبيات البريطانية حول التعلم في السياسات الاقتصادية الكلية.[6]

من جهة أخرى قسم الباحثان بنييت وهاوليت أصناف التعلم في السياسات العامة إلى ثلاثة أصناف هي التعلم الحكومي، التعلم الاجتماعي واستخراج الدروس. هذا الصنف الأخير الذي يؤدي حسب عالم السياسة الامريكي بيتر هول إلى تغيرات في السياسات العامة من الدرجة الأولى والثانية (حسب تصنيف بيار مولر) والمتعلقة بالتغيير في أدوات العمل العام ومناهجه، بما يوافق التغيير التراكمي البطيء الذي هو أساس مفهوم التعلم.[7]

**الفرع الثاني : مفهوم تقارب السياسات العامة**

بدأ الاهتمام بمفهوم التقارب في مجال تحليل السياسات العامة، بعد بروز ثلاثة مظاهر مختلفة له في بعض الدراسات المقارنة للسياسات العامة الوطنية أو الدولية. كانت البداية مع الدراسات التنموية حول المجتمعات الصناعية المتقدمة وأثر السياسات العامة على نمط التطور الاقتصادي وعلاقته بالدولة الاجتماعية l'État providence، حيث أن الاهتمام بالتقارب في هذه الدراسات يكون بعد ظهور نتائج تطبيق السياسات العامة وأثرها في ظهور أنماط متشابهة للتطور أو التغير يضمن تحقيق التنمية، أي أن التساؤل هنا يكون حول مستويات التنمية نتيجة اتباع سياسات عامة معينة في مجموعة مختلفة من الأقاليم أو الدول. المظهر الثاني للتقارب برز في الدراسات التي اهتمت بآليات تبنى محتوى سياسات عمومية متشابهة بين عدة دول. والمظهر الثالث برز في الدراسات التي اهتمت بالتقارب كعملية ديناميكية "اقتراب rapprochement" بين عدة سياسات عمومية

يتم تنفيذها من قبل دول أو أقاليم مختلفة،[8] والتقارب هنا لا يكون على مستوى الآثار والأهداف فقط أو على مستوى محتوى السياسات العامة لكنه يتعدى إلى أنماط وآليات انتاج هذه السياسات من إطار مؤسساتي، الفواعل والأدوات[9].. . ما يعني هنا أن التقارب يكون على المستوى النظمي وهو ما يبرز جليا في اجراءات التكامل والاندماج الأوروبي في إطار ما يصطلح عليه بالأوربة l'européanisation.

انطلاقا من هذه المظاهر الثلاثة للتقارب، تم في بدايات الدراسات حول التقارب وضع ثلاثة أنواع من التقارب هي: تقارب سيغما sigma convergence لتقليص من التباين بين سياسات عامة مشتركة، تقارب بيتا bêta convergence للوصول إلى مستويات التطور التي تشهدها بلدان رائدة، مثل تبني نموذج اقتصادي ناجح وتقارب دلتا delta convergence لتقليص الفجوة بالنسبة للنموذج المتبني.[10]

وقد عرف كولين بينيث colin J. BENETT تقارب السياسات العامة بأنه:"عملية ديناميكية نتيجتها أن عددا متزايدا من البلدان ذوات السياسات العامة المتباينة تقوم في الميدان نفسه وأمام صنف الرهان نفسه والمشكلة نفسها بانتهاج تدريجي لسياسات عامة واحدة."[11]

إن التقارب كعملية ديناميكية لا يمس فقط محتويات تنفيذ السياسات العامة، بل حتى أنماط انتاجها (الإطار المؤسساتي، الفواعل، الوسائل...). فالتقارب في هذه الحالة قد يتمثل في تبني سياسات شديدة التناقض التعارض مع السياسات الحالية (نشهده خصوصا في حالة التحول من الاشتراكية إلى الليبرالية الذي شهدته الكثير من دول المعسكر الشرقي بعد انهياره)، مما يسمح بالتقارب بين أنظمة للعمل العام شديدة التباين.[12]

### الفرع الثالث : دراسات نقل السياسات العامة والأعمال حول التعلم : مقاربة تركز على البعد الخارجي exogène وتتمحور حول العمل العقلاني

إن الهدف من الأعمال التي تركز بشكل خاص على عمليات نقل السياسات العامة policy transfer studies هو تحليل التغييرات في العمل العام المشترك l'action publique associésفي سياق معين، مع التأثير المباشر المتزايد أو المحدود لسياسات عامة أخرى من سياقات مختلفة. إن صياغة السياسات العامة لإحداث تغيرات تتم من خلال منظور استلاف وتبادل وحركية الأفكار والنماذج. يترجم مفهوم نقل السياسة العامة هذه

الديناميكيات من خلال التركيز على "العملية التي ترتبط بها المعارف بالسياسات والعمليات الإدارية والمؤسسات والأفكار في النظام السياسي (في الماضي والحاضر) لتستخدم لتطوير السياسات أو العمليات الإدارية أو المؤسسات أو الأفكار في نظام سياسي آخر".[13]

بالانطلاق من المفهوم الذي يركز على التداول العابر للحدود للسياسات العامة la circulation transnationale de politiques publiques، تولي دراسات نقل السياسات les « policy transfer studies» أهمية كبيرة للتمييز بين عمليات النقل الطوعية المرتكزة على أبعاد معرفية والمرتبطة بالخيارات المستقلة للجهات الفاعلة المستوردة، وعمليات النقل القائمة على الفرض والقدرة على تقييد خيارات الجهات المستوردة للسياسات من الجهات المصدرة. ولا يخلو هذا التقسيم من المشاكل، كون عمليات النقل تتم في أغلب الأحيان في إطار من الاستقلال النسبي لكلا الجهات الفاعلة المصدرة والمستوردة.

إن عوامل وآليات النقل المطروحة في دراسات النقل les « policy transfer studies » متضمنة أيضا في أعمال النشر والتقارب نظرًا أنه يتم منحها الكثير من الأهمية خصوصا المتعلقة بمظاهر المنافسة في إطار العولمة الاقتصادية والمالية، والتي تمثل عاملا رئيسياً في عمليات النقل عن طريق المحاكاة. وقد ميز Holzinger و Knill في أعمالهما حول النقل بين خمس آليات للتقارب وهي:

- آلية الفرض والإكراه l'imposition: الناتجة عن عدم تناسق القوة بين المصدر (دولة أو مؤسسة دولية) ومستورد يخضع لقيود كبيرة ؛
- المشاكلة الدولية l'harmonisation internationale : والتي تتم من خلال تطبيق معايير فوق وطنية؛
- المنافسة la concurrence: والتي ترتبط بعمليات التحفيز أو الضغط التنافسي، والتي تبرز بالخصوص في الأعمال المتعلقة بنشر السياسات العامة،
- الاتصال العابر للحدود: وهذا في إطار ما يعرف بآلية استخلاص الدروس lesson » « drawing أو المحاكاة التي يتم من خلال شبكات عبر وطنية أو تشجيع النماذج من قبل المؤسسات الدولية ؛
- الحل المستقل للمشاكل « l'independent problem solving» , والذي يرتبط بتبني سياسات متشابهة تمثل حلول لمشاكل متشابهة بصفة مستقلة.[14]

تولي دراسات النقل اهتماما كبيرا لجوانب أخرى تم اهمالها في الأعمال الأخرى حول التقارب (النشر، الترجمة ..). الجانب الأول متعلق بما يتم نقله في إطار عملية النقل، مع مراعاة المكونات المختلفة للسياسة العامة (المبادئ التوجيهية العامة، منطق السياسة والمعارف المختلفة، المعايير القانونية، المؤسسات، الأدوات...). بالإضافة إلى ذلك، يحتل تحليل دور الجهات الفاعلة في عمليات النقل مكانًا أكثر أهمية وإصطلح عليهم بـ: مقاولو النقل (Les entrepreneurs de transfert). هم في بعض الأحيان فواعل وطنية (إدارية وسياسية) في حالة عمليات النقل الثنائية من دولة إلى أخرى، ولكن في معظم الأحيان هم فواعل دولية des acteurs internationaux (وكلاء وخبراء من المؤسسات الدولية) أو فواعل عابرة للحدود des acteurs transnationaux (المنظمات غير الحكومية ، مراكز الفكر والاستشاريين والمؤسسات التي تشكل جزءًا من الشبكات المعولمة)، كدور خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في نقل مؤشرات تقييم السياسات العامة، أو تحديد أهداف أنمائية مشتركة كأهداف الألفية، والتنمية المستدامة. إن تحليل دور هذه الفواعل يقدم فهما أعمق لعمليات وضع واختيار النماذج الأولية لعملية النقل، أي تصدير نماذج السياسة العامة.[15]

بشكل عام، فإن لهذا المنظور أهمية مزدوجة، حيث تتيح لنا أولاً وقبل كل شيء توفير إطار تحليلي للتفاعل متعدد المستويات الذي يميز العمل العام اليوم (ثقل المؤسسات الدولية، وتطوير السياسات المحلية، ونشر وصفات des recettes لسياسات عامة،...)؛ وتبرز أهميتها من جهة أخرى في قدرتها على توليف العديد من المفاهيم أو اختزال الفرضيات المرتبطة بنقل السياسات العامة ودورها في اجراء الإصلاحات، والتي تم التطرق إليها في المقاربات السابقة بصورة هامشية وجزئيًا. من خلال تفكيك الآليات المختلفة التي ترتبط بها التأثيرات أو التفاعلات التي تعرفها مختلف السلطات الحكومية. إن نقل السياسات العامة يجعل من الممكن عزل مصادر التغييرات المرصودة باعتبارها طرائق متنوعة لعمليات النقل هذه.[16]

## المحور الثاني : آليات التعلم في السياسات العامة العابرة بين إطار مارش ودولفتز، ومقاربة استخلاص الدروس

### الفرع الأول : التعلم باستخلاص الدروس lesson-drawing

تمثل إحدى أهم المقاربات لتفسير التعلم في السياسات العامة، وحدوث التقارب،[17] ولقد تم تطوير هذا المفهوم سنة 1993 في بريطانيا ودول الكمنويلث من قبل عالم السياسة البريطاني ريتشارد روز (Richard Rose) في كتابه " Lesson-drawing in Public Policy : A Guide to Learning Across Time and Space". وقد شكلت الدراسات والأبحاث المتعلقة بـ "استخلاص الدروس"، جزءًا مهمًا من المرتكزات والأسس النظرية لبرنامج حوكمة المستقبل في بريطانيا ESRC Future Governance programme ، التي خصص لها ميزانية قدرت بحوالي 3.5 مليون جنيه إسترليني وشملت 30 مشروعًا بحثيا، والتي من خلالها اكتشف ريتشارد روز من خلال هذه الآلية للتعلم في السياسات العامة، كيفية استخلاص الدروس نظرا لاستياء واضعي السياسات وعدم رضاهم عن الوضع الراهن أو عدم القدرة على تطبيق القرارات من جهة وعدم فاعليتها من جهة، ما يدفعهم للبحث في برنامج ما، في مكان آخر أو زمان أخر قادراً على تنفيذ الأهداف والقرارات المرغوبة في بيئتهم.[18]

أن استخلاص الدروس المنفذة من قبل الحكومات الأخرى هو أوسع من التقييم، لأنه لا يتوقف عند تقييم سياسة ما في سياقها ولكن يتعدى ذلك إلى تقييم هذه السياسة في سياقات أخرى سيتم نقلها إليها، أو حتى التقييم المستقبلي لما يمكن أن يحدث إذا تم نقل برنامج ساري بالفعل في مكان آخر في المستقبل. ويتم ذلك من خلال النظر في المبادرات، الممارسات، النصوص وبرامج السياسات العامة ثم تحديد عمليات وآليات تعلم السياسات وما يمكن نقله وكيف ؟[19] أي تحت أي ظروف وإلى أي مدى يمكن أن تنقل سياسة أو جزء منها أثبتت نجاعتها في مكان ما إلى مكان آخر.

ان مصطلح lesson drawing يعني في ترجمته اللغوية "تعلم الرسم"، حيث يقوم متعلم الرسم بإعادة رسم رسومات معلمه لكن في أوراق مختلفة وبأدوات وأفكار أخرى بسبب تأثير الخلفيات المختلفة. وهذا تشبيه لعمل محلل وصانع السياسية عند قيامه بنقل تجارب حكومات أخرى في قضايا متشابهة، فيعمل في البداية على تقييم ماذا لو

طبقت هذه السياسة في سياقه؟ ليستخلص من خلال ذلك مجموعة من الدروس ستأثر على كيفية رسمه للسياسة الملائمة ووسائل تحقيقها، والنتائج المنتظرة منها.[20]

تم تعريف "درس السياسة policy lesson" من قبل ريتشارد روز: (على أنه "أكثر من رمزية symbol التأثير على الرأي حول السياسة، وأكثر من اعتباره متغير تابع لإخبار الباحث بما يجب تفسيره. الدرس عبارة عن وصف مفصل للسبب والنتيجة لمجموعة من الإجراءات التي يمكن للحكومة أن تنظر فيها في ضوء التجربة في أماكن أخرى، بما في ذلك تقييم محتمل لما إذا كان ما تم القيام به في مكان آخر يمكن أن يصبح يومًا ما فعالًا هنا). ويرى روز أن هناك عدة عمليات لاستخلاص درس السياسة العامة هي:

- "النسخ" Copying : يتضمن التعلم من برنامج ساري المفعول بالفعل involves
- التكيف المشابه adaptation similar ولكنه يتضمن "ضبط الاختلافات السياقية"؛
- التعلم الهجين making a 'hybrid' من خلال دمج عناصر البرامج المتبنى من سياستين من مكانين مختلفين" ؛
- التوليف synthesis هو الجمع بين عناصر من سياسات في عدد من الأماكن المختلفة لإنشاء برامج جديدة" ؛
- "الإستلهام" 'inspiration' هو "استخدام البرامج من سياق مكاني و/أو زماني مختلف كحافز فكري لتطوير برنامج جديد".

يرى روز أن استخلاص دروس السياسات العامة تتم عبر مراعاة الإطار الزماني والمكاني المختلف، وهو أمر إيجابي حسبه، مما يؤدي إلى وصفات حول ما يجب القيام به، وسلبي ، فيما يتعلق بما لا يجب محاكاته،[21] وذلك من خلال المراحل التالية:

**جدول 01: مراحل استخلاص الدروس حسب مقاربة ريتشارد روز:**

| | |
|---|---|
| 1. تعلم المفاهيم الرئيسية: ما هو البرنامج، ما يمكن اعتباره درسا، وما لا يمكن اعتباره كذلك.<br>2. جذب انتباه صانعي السياسة<br>3. فحص البدائل وتحديد مكان البحث عن استخلاص الدروس<br>4. التعلم من خلال البحث في انساق اخرى،<br>5. تلخيص ما يمكن ملاحظته في النموذج العام لكيفية عمل برنامج أجنبي،<br>6. قم بتحويل النموذج إلى درس يناسب السياق الوطني الخاص بك،<br>7.اتخاذ القرار أن كان يجب أن يتم تبني الدرس المستخلص من نماذج برنامج العمل الأجنبي في برامج عمل وطنية،<br>8. اتخاذ القرار بتطبيق الدرس المستخلص،<br>9. تبسيط وسائل تطبيق الدرس لزيادة فرصه في النجاح،<br>10. تقييم استشرافي للنتائج المنتظرة من تطبيق الدرس المستخلص في حالة تبنيه مع مراعاة عامل الزمن. | 1. Learn the key concepts : what a programme is and what a lesson is and is not,<br>2. Catch the attention of policymakers<br>3. Scan alternatives and decide where to look for lessons<br>4. Learn by going abroad<br>5. Abstract from what you observe a generalized model of how a foreign programme works,<br>6. Turn the model into a lesson fitting your own national context<br>7. Decide wether the lesson should be adopted<br>8. Decide wheter the lesson can be applied<br>9. Simplify the means and ends of a lesson to increase its chances of success<br>10. Evaluate a lesson's outcome prospectively and, if it is adopted, as ite volves over time. |

Source : Richard ROSE, What is Lesson-Drawing?, disponible sur: https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-public-policy/article/what-is-lessondrawing/13FAAE1D377F7733A3BBDF3B7D826FD1, vue le 08-03-2019.

يشبه "استخلاص الدروس" إلى حد كبير الحسابات الرشيدة التقليدية الخاصة بصنع السياسات والتي تؤكد على أن قرارات السياسة العامة تتخذ بشأن السعي إلى تحقيق الأهداف القيمية من خلال التدخلات المنظمة من قبل الهيئات العامة أو وكلائها. تستند القرارات إلى البحث عن وسائل متابعة الأهداف بطريقة منهجية وشاملة ، ومراجعة السياسة في ضوء التجربة السابقة وأي معلومات أخرى متاحة لإجراء التعديلات عند الضرورة.

لا يبدو أن تحليل روز يمتد إلى ما هو أبعد من هذا الإطار المعروف، بصرف النظر عن الإشارة إلى أن هناك حدود لمدى قدرة صناع السياسة على القيام بهذا النشاط في الممارسة العملية. إن عدم وجود تمييز واضح يجعل العثور على دليل أن "استخلاص الدروس"، على عكس عملية صنع السياسة العقلانية بشكل عام يمثل عملية صعبة. وعليه أكد روز بأن استلهام الدروس واسع الانتشار ويزداد اعتماده بشكل كبير، حيث من الصعب التفكير في أي شكل من أشكال صنع السياسة العقلانية لا يعتمد بطريقة ما على استخدام معارف حول سياسات في زمان أو مكان آخر (اقاليم أخرى، سياسات سابقة ...) لاستخلاص دروس إيجابية أو سلبية. وحتى تفضيل صانعي السياسة العقلانيين للوضع الراهن في أقاليمهم يمكن اعتباره ناتج على دروس سلبية حول بدائل أخرى في أقاليم أخرى أو في أوقات أخرى.[22]

يوفر مفهوم "استخلاص الدروس" إمكانية التمييز بين صنع سياسات عقلانية وأشكال صنع السياسات غير العقلانية، حيث أن المعارف المستخلصة من سياسات أخرى لا تُستخدم لمتابعة الأهداف بطريقة جامدة والتي غالباً ما تكون ذات صلة بالشرعنة أكثر من عمليات التحسين، ولكن لتقديم نهج مفاهيمي مختلف يراعي العمليات التنظيمية-الثقافية التي ينطوي عليها التعلم،. وبهذا المعنى ، فإن منظور "استخلاص الدروس" يعمق مفاهيم صنع السياسات العقلانية ويمكّن من مقارنة سلوك صانعي السياسة بمعايير السلوك الواجب اتباعه في "استخلاص الدروس" من سياسات عامة من سياقات مختلفة.[23]

## الفرع الثاني : الإطار التحليلي لمارش ودولفتز

إن التعريف الذي قدمه منظري "نقل السياسات العامة" للتعلم واستلهام الدروس، أوسع من التعريف الذي قدمه ريتشارد روز، مما جعل من الصعب فصله عن مجموعة واسعة من المفاهيم المتعلقة بصنع السياسات وليس مفهوم "العقلانية" فقط. اعتمد دولوفيتز ومارش Dolowitz and Marsh على أعمال مجموعة من الباحثين الذين درسوا انتشار وانتقال (circulation /spread) السياسات وعمليات التعلم على غرار أعمال ايفنس ودافيس (1999) Evans and Davies، 1999، وأعمال ستون (1999) Stone، وهي تشير إلى أن "نقل السياسة والمحاكاة واستلهام الدروس كلها تشير إلى عملية يتم فيها استخدام معارف بالسياسات والترتيبات الإدارية والمؤسساتية وما إلى ذلك في إطار زماني و/ أو مكاني معين في تطوير السياسات والترتيبات الإدارية والمؤسساتية في إطار زماني و/ أو مكاني آخر(*)".[24]

في الأعمال الأكثر حداثة، يتم التركيز على النقل بين الأنظمة السياسية أكثر من التركيز على عمليات النقل داخل نفس النظام، بمعنى أن "نقل السياسة [يشير] إلى العملية التي من خلالها يتم معرفة السياسات والترتيبات الإدارية والمؤسسات والأفكار في نظام سياسي واحد (في الماضي أو حاضر) لتستخدم المعارف المستخلصة في تطوير الأفكار، السياسات والترتيبات الإدارية والمؤسساتية في نظام سياسي آخر".

حيث تشجع حكومة أو مؤسسة فوق وطنية أو حتى تجبر الحكومة على تبني سياسة ما، وهو ما ذهب إليه كل من مارش ودولوتز Dolowitz and Marsh، 1996 حين اقترحا نطاق واسع جدًا من عناصر النقل، بما في ذلك أهداف السياسة وهيكلها ومحتواها وأدوات السياسة أو التقنيات الإدارية والمؤسسات والأيديولوجية والأفكار والمواقف والمفاهيم والدروس السلبية، فمصطلح النقل حسب الباحثين يمكن أن يشمل النقل "الطوعي" و "القسري"[25] عكس استخلاص الدروس لدى روز.

لقد حاولت الدراسات حول نقل السياسات العامة استيعاب المفاهيم المتعلقة بمسألة تغيير السياسات العامة الداخلية الوطنية ودون الوطنية (national, infranational)، من خلال التأثيرات الخارجية وتقارب السياسات بين مختلف البلدان، بالنظر في اعتماد بعض الدول على أفكار، قوانين وتجارب دولة أخرى لفترة طويلة. من أول الدراسات في هذا المجال نجد: دراسة وايث Witte (1932) حول نقل آليات تنظيم السكك

الحديدية بين ألمانيا وبريطانيا[26]، دراسة حول تطوير الخدمات العامة (باركر ، 1944) ، النقل المؤسساتي في دول ما بعد الاستعمار (ليرنر ، 1964 ؛ سوبرامانيام ، 1977) وأيضا دراسة حول عمليات نقل وعبور السياسات العامة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية (Wolman، 1992). علاوة على اهتمام الدراسات المتعلقة بنقل السياسات العامة بمسألة عبور السياسات العامة، اهتمت الأدبيات المتعلقة بالبعد العابر في للسياسات العامة، كالدراسات المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي التي أبرزت الأشكال المماثلة من التنظيم عبر مختلف الهيئات (Dimaggio and Powell، 1991) والدراسات المتعلقة السيبرانية حول التحكم في البيئات المعقدة. وقد ذهبت هذه الدراسات إلى القول بتشابه وترابط أدبيات التعلم الاجتماعي social learning لجوانب "التعلم" في "نقل السياسة"، في حين ذهب مارش ودولوفيتز إلى القول بأنه تشابه سطحي، حيث أن التعلم الاجتماعي يهتم بعدد من المتغيرات التي لا تهتم بها دراسات التعلم من خلال نقل السياسات العامة.

ويرى مؤيدو "نقل السياسة" أن التطور السريع في الاتصالات بجميع أنواعها منذ الحرب العالمية الثانية أدى إلى تسريع وزيادة عمليات نقل السياسة، وهذا لا يعني أن عمليات نقل السياسة تحدث الآن بسرعة أكبر من ذي قبل كون اقرار وتنفيذ سياسات عامة معينة يرتبط بمتغيرات أخرى جد مهمة (التفاعلات بين مختلف الفاعلين، المصالح، الموارد، الرزنامات ....)، ولكن أن هناك المزيد من الحالات، فعلى مدار العقد الماضي جعلت التطورات التكنولوجية من السهل على صناع السياسة التواصل مع بعضهم البعض. كما زادت أهمية نقل السياسات، فحسب دولوفيتز Dolowitz أنه ليس من المستغرب ، أن الزيادة في حدوث نقل السياسة أدت إلى زيادة الاهتمام بالعملية.[27]

لتقييم المسألة الأولى المتعلقة بازدياد عمليات النقل، لا بد من تحديد طرق ومعايير النقل، لتحديد ما إذا كان كمية المعارف المستخدمة في صنع السياسة قد زادت بمرور الوقت أو انخفضت أو ظلت كما هي أو تغيرت. أما بالنسبة لمسألة تزايد أهمية النقل، يمكن بعد ذلك استخدام القياس كجزء من دراسات استقصائية لـ "نقل السياسة" في سياسات قطاعية معينة أو أقاليم معينة على مدى فترة زمنية، من خلال المقارنة بالعمليات الأخرى في سياسات قطاعية معينة أو أقاليم معينة في نفس الفترة الزمنية. إلا أنه يبرز أنه من الصعب الفصل بين العديد من عمليات صنع السياسات الأخرى لاتساع نطاق المفهوم.

تتفاقم صعوبات جمع الأدلة حول "نقل السياسة" من خلال مقاربة Dolowitz و Marsh في مسألة اختيار الحالات، حيث قاما بسرد بعض حالات "نقل السياسة" بطريقة عشوائية كأمثلة توضيحية، من بعض مجالات وقطاعات السياسات العامة والتنمية السياسية ودمقرطة آليات عمل الأنظمة السياسية. ففي المثال المتعلق بمجالات وقطاعات السياسات العامة، تقدم دولوفيتز مثالاً عن سياسة الرعاية الاجتماعية للضمان الاجتماعي في المملكة المتحدة حيث تم نقل الكثير من البرنامج المحافظة من الولايات المتحدة؛ بالنسبة لـ "التنمية السياسية" قدموا مثالا بشروط صندوق النقد الدولي للموافقة على قرض ، بأن يتبع البلد المتلقي سياسات اقتصادية معينة" ؛ في مجال "الدمقرطة" ، قدم اعداد الدستور الإسباني بعد فرونكو، وخاصة الأقسام التي تتناول أدوار رئيس الوزراء والسلطة التشريعية والرئيس التي تم استقاءها من الدستور الألماني.

لكن لا يبدو أن هذه الأمثلة "يتم رسمها تقريبًا بشكل عشوائي" بالمعنى المفهوم تقليديًا لاختيار الحالات من مجموعة أوسع باستخدام شكل من أشكال تقنية أخذ العينات الاحتمالية. إنها جميعها حالات إيجابية يفترض فيها أن يكون النقل قد حدث في وقت معين ولا يشكل مسحًا مقنعًا للسياسات في قطاع ما أو اقليم معين مع مرور الوقت.[28]

**الفرع الثالث: لماذا يحدث "استلهام الدروس" و"نقل السياسة"؟**

يعتبر منظرو "نقل السياسة" البحث في أسباب حدوث "النقل" اشكالا مفتاحيا في أجندتهم البحثية لتحديد احتمال حدوث التعلم ونقل معارف السياسات العامة وأثرها في تغير السياسات العامة، ولشرح سبب حدوث عمليات النقل، من الضروري إعطاء أسباب منفصلة عن العمليات نفسها.. في حين تبدو أقل أهمية بالنسبة لروز الذي قدم مقاربة "استلهام الدروس" كدليل لواضعي السياسات بدلاً من تقديم تفسير لسبب حدوث ذلك من خلال النقل حيث أن الرغبة في التعلم من تجربة الآخرين تعتبر من أسباب "لاستخلاص الدروس" وجزء من العملية في نفس الوقت.[29]

رغم عدم اهتمام روز بالبحث في اسباب حدوث النقل، إلا أنه قام بوضع فرضيات حول احتمال وامكانيات استخلاص الدروس، وهي تتضمن وجهة نظر مفادها أنه من الأرجح أن المعارف المستخلصة يصعب تمييزها في البرنامج والسياسات، حيث كلما كانت المؤسسات المنفذة أكثر قابلية لاستعمال بدائل متعددة، زاد مدى تشابه أنظمتها ، وكلما

زادت الروابط في البرامج بين الأقاليم، كلما زاد التطابق بين قيم واضعي السياسات وقيم البرنامج، وكلما كانت بنية البرنامج وأثره أبسط، كان حجم التغيير أقل.[30]

حداثة الأفكار التي يقدمها هذا الإطار محدودة، كونها مماثلة لفرضيات أصحاب الطرح العقلاني في صنع السياسات العامة. ومع ذلك، يبدو أن الفرضيات قابلة للتحقيق التجريبي، حتى لو كان على الباحثين المهتمين بهذا النوع من المشكلات أن يبحثوا من خلال متغيرات أو نماذج تفسيرية أخرى، بسبب اهتمام ريتشارد روز المحدود بتفسير عمليات وأسباب وانواع التعلم كما ذكرنا سابقا.[31]

على النقيض من ذلك، اعتبر منظرو "نقل السياسات العامة" تفسير اسباب حدوث النقل من الاهتمامات الأساسية، حيث أشاروا إلى أن "نقل السياسة يمكن التعامل معه كمتغير تابع أو مستقل. حيث تم اقتراح مجموعة واسعة من التفسيرات وتحديد عدد من العوامل تساهم في زيادة إمكانيات حدوث "النقل"؛ من أهمها التقدم في الاتصالات الدولية. كما قدموا "إطارا مفاهيميا" لأسباب حدوث "نقل السياسة" وكيفية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة فيه. يقدم هذا الإطار التحليلي، الذي تم تطويره تحت عنوان "نموذج دولوفيتز ومارش 'The Dolowitz and Marsh Model "، ظهر في مقالهما في 1996، ويضم مجموعة من التفسيرات والتساؤلات حول أسباب وعمليات نقل السياسات، تنطلق من التساؤل حول اسباب حدوث النقل؟ وتنتهي إلى تحديد نوع وعمليات النقل: هل كان إرادي؟ استلهام للدروس؟ برشادة تامة؟ في الطرف المقابل هل تم النقل عبر الإكراه المباشر؟. فيما بينهما نجد حالات هجينة Mixtures تتكون من استلهام للدروس مع رشادة محدودة 'Bounded Rationality'.[32]

الفئة الأولى من أبعاد الاختلاف هو بين أشكال العقلانية أو الرشادة rationality، إذ أن العقلانية المثالية التي تقوم على توفر معلومات كاملة لصناع القرار ومختلف البدائل في اختيار الاستراتيجيات الأفضل لتحقيق الأهداف، والتي تتناقض مع العقلانية المحدودة، أين يتم تقييد عملية صنع القرار بالموارد المتوفرة مادية وبشرية، مما يؤدي إلى بذل الجهود لإيجاد بدائل أكثر نجاعة وليست مثالية. يرتبط هذا المنظور في المجال الإداري والتنظير عادة بأعمال سيمون هربرت .[33]

في الفئة الثانية من أبعاد الاختلاف، يُنظر إلى الفرق بين العمل الإرادي وبالإكراه تقليديًا، على أنه يتعلق بالقوة السياسية political power، بمعنى قدرة فاعل على جعل

فاعل آخر يقوم بشيء ما، عبر مجموعة من الطرق والوسائل بما في ذلك الإقناع والتوجيه. وهنا يمكن أن يتداخل هذا البعد مع العقلانية، حيث أن القوة السياسية يمكن أن تمارس من خلال توفير المعلومات، ولكن مع التحذير من الخلط بين الفئتين، فالفرق بين العمل التطوعي والإكراه عادة لا يعتبر من نفس الفئة بين العقلانية المثالية والمحددة.[34] وعلى الرغم من الاجماع حول هذا التفريق التقليدي، فإن الإطار التحليلي framework الذي وضعه دولوفيتز ومارش يربط "العقلانية الكاملة" بمصطلحات "الإرادي" 'voluntary من جهة، و"استخلاص الدروس" و"النقل" الذي يتضمن "مجموعة هجينة" mixtures من الأسباب التي تدفع إلى القيام بعملية النقل واعتبارها "عقلانية محدودة".[35]

إن إلغاء الفروق بين هذه الأبعاد ووضعها في سلسلة متصلة واحدة، تعني أن هذا الإطار التحليلي يهمل التفسيرات المختلفة الأخرى لعمليات صنع السياسات. إنه لا يعبر عن الاختلافات بين النظريات التي يكون فيها "النقل" "طوعيًا" ، بمعنى أنه لا يتم فرضه من قِبل بعض الالتزامات الدولية في معاهدة أو فرض خارجي ولكنه ينطوي على "عقلانية محدودة" لأنه مقيد ببعض الحدود التنظيمية التي حددها سيمون.[36]

**الفرع الرابع : كيف يؤثر "استخلاص الدروس" و "نقل السياسة" على صنع السياسات؟ وعلى نجاحها أو فشلها؟**

لقد حاول الباحثون أن يكونوا قادرين على التمييز بين الآثار المترتبة عن "استخلاص الدروس" أو "نقل السياسات"، وآثار أنواع أخرى من الآليات والعمليات على صنع السياسات. وعليه فقد اهتم ريتشارد روز وبعض المشاركين الآخرين في برنامج الحوكمة المستقبلية the Future Governance Programme بـ "استخلاص الدروس" كمشروع معياري لتحسين عملية صنع. حيث شبه جدول الأعمال agenda في هذا المشروع بصنع السياسات "المبنية على الأدلة" والتي تحاول تحسين السياسة جزئياً، من خلال الحصول على نتائج البحوث حول تأثيرات السياسات المختلفة التي تم دمجها في صنع القرار (ديوان ديوان ، 1999 ؛ ديفيز ، نوتلي ، سميث ، 2000). حذرت هذه المبادرات البحثية إلى التأثير السلبي لاعتماد الآليتين أكثر من الإرشادات التي يجب على صانعي السياسات استخلاصها من جميع المعلومات ذات الصلة من تجربتهم وتجربة الآخرين عند التوصل إلى قرار بشأن السياسة.. ومع ذلك ، فإن تعريف روز حمل نظرة أكثر حصرا وتميزًا لكيفية تحديد التقنيات التي تسمح بتحسين طرق استخلاص الدروس (موجودة في الجدول -01- أعلاه)،

مثل ربط مصادر مختلفة للبيانات أو تطوير أدوات البحث للمساعدة في التغلب على زيادة التحميل على المعلومات. وهو الاتجاه الذي أخذ منحى تصاعديا منذ وضعه لنموذجه سنة 1993.[37]

في حين يجادل منظرو "نقل السياسة"، رغم اعترافهم بأن النقل ليس التفسير الوحيد لكيفية صنع السياسات، إلا أنه يتمتع باهتمام كبير في البحوث حول تحليل التغيير في السياسات حيث نحتاج دائمًا إلى طرح السؤال: هل نقل السياسة هو السبب في التغيير؟. ويؤكدون على أن "النقل قد يصوغ تغيير السياسة" وقد "يؤدي أيضًا إلى فشل التنفيذ" والذي يمثل الجزء الرئيسي من تحليلهم العلاقة بين "نقل السياسة" و نجاحها أو فشلها. بعد الإقرار بالإشكال الكبير المتمثل في تحديد ما يمثل سياسة ناجحة أو فاشلة، حيث يعتقدون أن تحديد ذلك يكون من خلال التركيز على مدى تحقيق نقل السياسة للأهداف التي حددتها الحكومة عندما تشارك في النقل، أو أن ينظر إليه على أنه نجاح من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في سياسة ما.[38]

أما بالنسبة لتحديد الفشل، فقد حددوا ثلاثة عوامل تسهم في "فشل السياسة" في تحليلهم. أولاً ، في حالة "التحويل غير المطّلع" 'uninformed transfer'، عندما يكون لدى البلد المستورد معلومات غير كافية حول السياسة/ المؤسسة وكيف تعمل في البلد الذي يتم نقل / نقله منه. ثانياً ، في حالة "النقل غير الكامل"incomplete transfer ، عندما يتم نقل "العناصر الحاسمة" crucial elements لما يعتقد أنه جعل السياسة أو الهيكل المؤسسي ناجحين في البلد المصدر، مما أدى إلى "الفشل". ثالثًا ، في حالة "النقل غير المناسب" Inappropriate transfer ، حيث يؤدي عدم الاهتمام الكافي بالاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية بين "الدولة المصدرة" والدولة المستوردة إلى "الفشل".[39]

يضم الجدول -02- ملخصا عام لأشكال العلاقة بين "نقل السياسة" و "فشل السياسة" التي قدمها Dolowitz و Marsh وحججهم، انطلاقا من مثال، وكالة دعم الطفل البريطانية (CSA) التي قامت بنقل بعض جوانب بناؤها المؤسساتي وسياساتها من الولايات المتحدة وغيرها. كما يضم الجدول انتقادات لهذه الاشكال والحجج، كون اعتباراتهم لا تقدم شرحا لـ "الفشل" على النحو الذي قدموه لخصائص ومميزات عملية "نقل السياسة" المتعلقة بالإرادي/المفروض والرشادة التامة/المحدودة، فعلى سبيل المثال، بدل من البحث

في مدى تأثير السمات المؤسسية للدولة البريطانية التي أدت إلى عقلانية مقيدة أو محدودة في عمليات التعلم، ذهبوا القول أن وصف جوانب "فشل" السياسة ترتبط بآليات النقل "الغير المطلعة" و "غير مكتملة". أي أنهم يقدمون تفسيرات لـ "الفشل" تتجاوز المتغيرات التي اعتمدوها في نموذجهم "لنقل السياسة"، مثل أهداف صانعي السياسة البريطانيين في زيادة الإيرادات، والتي دفعت الوكالة إلى متابعة أهداف سهلة، مما يقلل من شرعية النظام في نظر الجمهور.[40]

تركز المبادرات البحثية البديلة على استكشاف آثار consequences عمليات صنع السياسات على نتائج السياسة policy outcomes بشكل مباشر، أكثر على كيفية تأثير العمليات في حد ذاتها على النتائج.

تشير الاعتبارات المؤسسية المستندة إلى "الاعتماد على المسار" path dependence' إلى أن التغييرات في السياسة تواجه عراقيل كثيرة بسبب التكاليف الثابتة ، والأجهزة والمؤسسات المعتمدة على الموارد وإجراءات التشغيل الموحدة المعمول بها established standard ، حيث حذرت الأدبيات حول نظرية التنظيم من الأشكال المرضية للتعلم pathological forms of learning، مثل التعلم المفرط والمتحفظ backward and conservative learning أو في المقابل التعلم المؤدلج المفرط forward-looking learning (Deutsch، 1963). تم تقديم بعض الحلول لتحسين العمليات لتمكين المنظمات من القيام بتجاوز هذه الأعراض المرضية لعملية التعلم باستخدام حلقة مزدوجة double-loop لتعكس أفكار "نظرية الاستخدام" 'theory-in-use' الخاصة بهم. إن فكرة "السياسات المزعجة" أو غير مرغوبة 'policy irritant' التي اقترحها تيوبنر (1998)، تتضمن تعقيدات إدخال السياسات والقوانين في السياقات المؤسسية الثابتة. حيث يشدد على أهمية الطابع المتغير لـ "السياسة المنقولة" الذي تمكن من "نقل" السياسة رغم الاختلافات السياقية عبر الوطنية. على سبيل المثال، من المرجح أن تجعل الاختلافات بين اقتصادات السوق المنسقة وغير المنسقة، الأنظمة تستجيب بشكل مختلف لاعتماد نموذج اقتصادي مماثل في بلدان مختلفة. ( Soskice، 1999)[41].

جدول 03: أشكال التعلم من خلال النقل وحدودها:

| النقد | حجج مقاربة دولفيتز ومارش | نوع النقل |
|---|---|---|
| لا يطور بشكل كامل شرح "فشل السياسة" انطلاقا من الميزات المحددة لعملية النقل. على سبيل المثال ، ربما أدت السمات المؤسسية للدولة البريطانية إلى عقلانية محدودة في عمليات التعلم | التركيز الوحيد على مثال ولاية ويسكونسن أدى إلى عدم الاهتمام بتجارب الولايات الأمريكية والاسترالية | uniformed transfer<br>نقل غير مضطلع |
| لا يفسر فشل السياسة من حيث عملية "النقل" ولكنه يعيد وصف الفشل باعتباره شكلاً من أشكال النقل غير الكامل | في CSA البريطانية ، حلت الأنظمة الإدارية محل المحاكم التي تم استخدامها في الولايات المتحدة ، وإزالة "صمام الهروب" لتعزيز الامتثال وتقليل عدم الرضا عن قرارات CSA | incomplete transfer<br>النقل الجزئي أو غير كامل |
| لا يفسر فشل السياسة فيما يتعلق بعملية "النقل" ، ولكنه يفسر الفشل من خلال أهداف واضعي السياسات في بريطانيا التي قللت من شرعية وكالة الفضاء الكندية في أعين الجمهور | أدى التحيز البريطاني نحو الحد من المتطلبات إلى السعي إلى تحصيل الإيرادات من أجل الإخلال بالأهداف الأخرى لـ CSA ، مما يؤدي إلى مشاكل في التنفيذ . | Inappropriate transfer<br>نقل غير مناسب (غير ملائم) |

Source : Oliver JAMES and Martin LODGE, The Limitations of 'Policy Transfer' and 'Lesson Drawing' for Public Policy Research: POLITICAL STUDIES REVIEW, VOL 1, pp 179–193, 2003, UK, p189. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.538.401&rep=rep1&type=pdf Vue le 15-06-2019 à 17:20,

**الخاتمة:**

يصعب تحديد مفاهيم "استخلاص الدروس" و "نقل السياسة" بشكل واضح يسمح بفصلها بشكل تام عن الأشكال والآليات الأخرى التي تؤثر في عملية صنع السياسات. يشبه استخلاص الدروس إلى حد كبير الأشكال التقليدية، للكيفية التي يسعى بها صانعو السياسات لاتخاذ قرارات سياسية عقلانية. وإذا كان استخلاص الدروس يوفر إمكانية مقارنة كيفية تصرف صانعي السياسة مع ما تم استخلاصه من الدروس من سياسات أخرى ، فإن نقل السياسة أوسع نطاقًا، لاهتمامه بأشكال أخرى من عمليات التعلم مثل "التبني الطوعي" و "القسري". لقد كان ريتشارد روز في طرحه حول "استخلاص الدروس" أقل طموحًا في تقديم تفسيرات لها، عكس منظري "نقل السياسة" الذين وضعوا مجموعة من النظريات المتنوعة والمتضاربة في إطار مشترك متنوع وهجين. إلا أن هذا الإطار يحجب الاختلافات بين النظريات وقد يؤدي بالباحثين الذين يتبعونها لإهمال مجموعة متنوعة من النظريات المتوفرة. وبهذا المعنى ، فإن "نقل السياسة" أقل من مجموع أجزائه.

قد يكون التركيز على عناصر معينة من مفهوم نقل السياسة ووضع تدابير أوضح للنقل طرقا لتسهيل تفسير النقل واثبات حدوثه من عدمه. وعليه قدم العديد من الباحثين اقتراحات أخرى لتجاوز نقائصه نموذجي هذه الدراسة، باعتماد معايير أخرى. اقترح إيفانز وديفيز (1999) أنه ينبغي توجيه الجهود إلى التحقق مما إذا كان "النقل" قد حدث وتقييم مدى "عدم النقل" وهو ما لم يسهب فيه كل من مارش ودولفتز وكذا ريتشارد روز. كما طور بينيت (1997) تفسيرا لكيفية حدوث عملية النقل عن طريق تقييم العلاقة بين الفواعل المحلية وخصوصية العوامل وتأثير وقوة الفواعل العابرة للحدود واختلاف آثارها بين الدول . ويرى بينيت أن صانعي السياسة على دراية بالسياسات في مجالات أخرى وأن الأدلة من أماكن أخرى يتم استخدامها في النقاش السياسي المحلي. اقترح برنامج حوكمة المستقبل في بريطانيا تضييق مجال "النقل" و "التعلم" فيما يتعلق بنقل "السياسات" و "الممارسات" من نظام إلى آخر والتي تطبق بالفعل، بدلاً من الحديث عن نقل "الأفكار" أو "المعارف" الأكثر اتساعا.

يبدو أن تأثير استخلاص الدروس في عملية وضع السياسات يشبه أكثر الأنظمة التقليدية القائمة على الرشادة، بوضع الدلائل 'how to guides' التي تحدد آليات تحسين "التعلم"، بما في ذلك المصادر وطرق تحليل الأدلة، وهي طريقة يساهم بها الباحثون في

تحقيقها. حاول الإطار التحليلي للنقل تجاوز مقاربة استخلاص الدروس في مسألة تفسير تغيير السياسة و نجاحها أو فشلها، إلا أنه لا يحدد بشكل واضح: ما هي السياسة النجاحة أو الفاشلة؟، التي يتم شرحها عن عمليات نقل السياسة، وبدلاً من ذلك ، يعيد Dolowitz و Marsh وصف جوانب الفشل كشكل من أشكال النقل. في نقاط أخرى، يثيرون تفسيرات تتجاوز سمات عملية النقل لتشمل أهداف صانعي السياسات. قد يكون الباحثون أفضل حالًا في استخدام نظريات بديلة تركز بشكل مباشر على تأثيرات عمليات التعلم أو أساليب صنع السياسات على نتائج السياسة.

لم تمنح هاتان المقاربتان اهتمامًا كبيرًا للهياكل والآليات الاجتماعية التي تسهم في تطوير عمليات التعلم في العمل العام، حيث اختزلت التعلم في ظاهرة فردية بحتة، ذات طبيعة فكرية يتمثل اشكالها المركزي في تحديد كيف يمكن للأفراد استيعاب المعرفة الجديدة وما هي الاستخدامات التي يقومون بها؟، والتي اهتمت بها العديد من الأطر التحليلية المتاحة كبدائل، كالمؤسساتية التاريخية التي تركز بقوة على الثبات بالاعتماد على مفهوم التبعية للمسارات الوطنية (dépendance au chemin emprunté) path dependence أو النظريات التي تركز على قوة الأفكار كالدراسات المتعلقة بنشر السياسات العامة.

**الهوامش:**

[1] بلحاج صالح ، تحليل السياسات العامة: نظريات ومقاربات ومناهج، دار قرطبة، الجزائر، 2017، ص 232.

[(*)] يجب عدم الخلط بين السياسات العامة العابرة للحدود الوطنية transantional public policies والسياسات العامة العابرة، فهذه الأخيرة أوسع من الأولى تشمل عمليات التقارب في كل المستويات المكانية (الدولي، الوطني، دون وطني) والزمانية (من الماضي أو الحاضر)، ويشار إلى هذه العمليات في الدراسات الأجنبية بمفاهيم لم نجد ترجمتها في الدراسات باللغة العربية، مثل مفهوم: Public Policy Circulation وتعني ترجمتها الحرفية انتقال أو حركية السياسات العامة، وكذا مفهوم spread of public policy وترجمتها الحرفية انتشار السياسات العامة، لكننا فضلنا استعمال مصطلح السياسات العامة العابرة كونه أشمل وأوضح من كلاهما.

[2] بلحاج صالح ، مسألة التغير في السياسات العامة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 77.

[3] DEVAUX-SPATARAKIS Agathe, La méthode expérimentale par assignation aléatoire: un instrument de recomposition de l'interaction entre sciences sociales et action publique en France?, (thèse de doctorat), l'université de Bordeaux , France , soutenue le 06 octobre 2014, p 15.

[4] صالح بلحاج (2018)، مرجع سابق ذكره، ص 77.

[5] DELPEUCH Thierry et VASSILEVA Margarita, des transferts aux apprentissages : réflexions à partir des nouveaux modes de gestion du développement économique local en Bulgarie, presses de Sciences Po, revue critique internationale, N° 48, France, 2010, pp 26-27.

https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2010-3-page-25.htm , Télécharger le 05-05-2019.

[6]JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 182.

[7] صالح بلحاج (2018)، مرجع سابق ذكره، ص ص 77-78.

[8] HASSENTEUFEL Patrick, la convergence, Dictionnaire des politiques publiques,3e édition, Presses de Sciences Po, France, 2010, p 180.

[9] HASSENTEUFEL Patrick, sociologie politique : l'action publique 2 éd, Armand Colin, France, 2011, p245.

[10] Loc.cit.

[11]صالح بلحاج ، تحليل السياسات العامة: نظريات ومقاربات ومناهج، دار قرطبة ، الجزائر ، 2017، ص 232.

[12] HASSENTEUFEL Patrick , op.cit, p180.

[13] DUMOULIN Laurence et SAURUGGER Sabine, les Policy Transfer studies : analyse critique et perspectives, revue Critique internationale 2010/3 (n° 48), France, p 15. https://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2010-3-page-9.htm#, téléchargé le : 10/07/2019.

[14] HASSENTEUFEL Patrick et DE MAILLARD Jacques, convergence, transferts et traduction : les apports de la comparaison transnationale, France : revue gouvernement et action publique, N° 03, 2013, pp 383-384.

[15] DELPEUCH T hierry, L'analyse des transferts internationaux de politiques publiques : un état de l'art , Questions de recherche, CERI, no 27, pp 54-60.

[16] HASSENTEUFEL Patrick et DE MAILLARD Jacques, op.cit, p 16.

[17] صالح بلحاج (2018)، مرجع سابق ذكره، ص 78.

[18] JAMES Oliver and LODGE Martin, The Limitations of 'Policy Transfer' and 'Lesson Drawing' for Public Policy Research: POLITICAL STUDIES REVIEW, VOL 1, pp 179–193, 2003, UK, p181-182. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.538.401&rep=rep1&type=pdf Vue le 15-06-2019 à 17:20,

[19] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, pp 179-180.

[20] ROSE Richard, What is Lesson-Drawing?, https://www.cambridge.org/core/journals/journal-of-public-policy/article/what-is-lessondrawing/13FAAE1D377F7733A3BBDF3B7D826FD1 vue le 08-03-2019.

[21] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, pp 180-181.

[22] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, p 181.

[23] ARGYRIS, C. and SCHÖN, D. Organizational Learning: a Theory of Action Perspective. Reading MA: Addison Wesley, 1978 ,p 32, https://epdf.pub/organizational-learning-a-theory-of-action-perspective9ad9caca03a3d2c840afd6e89aa53a7a28098.html, Téléchargé le 17/06/2019.

[(*)]Policy transfer. emulation and lesson drawing all refer to a process in which knowledge about policies, administrative arrangements, institutions etc. in one time and/or place is used in the development of policies, administrative arrangements and institutions in another time and/or place.

[24] DOLOWITZ, D. and MARSH, D, 'Who Learns What from Whom: a Review of the Policy Transfer Literature', Political Studies, 44, UK, 1996, p 344. https://www.academia.edu/12712813/Who_Learns_What_from_Whom_a_Review_of_the_Policy_Transfer_Literature?auto=download, télécharger le 14/05/2019.

[25] DOLOWITZ, D. and MARSH, D, op.cit , p 344

[26] BLACK Julia, Lodge Martin and THATCHER mark regulatory innovation: a comparative analysis, UK: Edward Elgar publishing, 2005, p 82
https://books.google.dz/books?id=jRf2AQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false, télécharger le 17/05/2019.

[27] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 182.

[28] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 183.

[29] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 183.

[30] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 184.

[31] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 184.

[32] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 184-185.

[33] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 185.

[34] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 185.

[35] DOLOWITZ, D. and MARSH, D, Learning from Abroad: the Role of Policy Transfer in Contemporary Policy-Making , revue Governance, 13 (1), pp 5–24., UK, 2000, p. 9.

[36] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, P 185.

[37] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, p 187.

[38] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, pp 187-188.

[39] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, p 188.

[40] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, p 188.

[41] JAMES Oliver and LODGE Martin, op.cit, p 188.